



أثر الذكاء الاصطناعي على مشروعية القرارات الإدارية

أ . غادة عبدالعزيز عبدالونيس

مساعد محاضر بقسم العلاقات الدولية والدبلوماسية

جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية

الملخص:

يكتسب موضوع أثر الذكاء الاصطناعي على مشروعية القرارات الإدارية أهمية متزايدة، خاصة مع توسع الإدارات العامة في استخدام الأنظمة الخوارزمية، لاتخاذ قرارات تمس حياة الأفراد بشكل مباشر، مثل: قرارات التوظيف، وتصنيف المستفيدين من الخدمات الاجتماعية، وتخصيص الموارد والرقابة الإدارية، فقد أصبح الذكاء الاصطناعي شريكاً في صناعة القرار، مما يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى التزام هذه القرارات بالضمانات القانونية التي تحكم العمل الإداري، ومن ثم فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحليل كيفية تأثير الذكاء الاصطناعي في تكوين القرار الإداري، ومدى توافقه مع مبادئ المشروعية وصولاً إلى اقتراح إطار قانوني، وأخلاقي يحقق التوازن بين فاعلية الأنظمة الذكية وصون الضمانات الأساسية للأفراد.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي - المشروعية - القرار الإداري المؤتمت، الخوارزميات.

Abstract

The impact of artificial intelligence on the legitimacy of administrative decisions is gaining increasing importance, especially with the expansion of algorithmic systems to make decisions that directly affect individual. lives, such as employment decisions, classifying beneficiaries of social services allocating resources, and administrative over sight. Artificial intelligence as has become a partner in decision-making, raising fundamental questions about the extent to which these decisions adhere to the legal safeguards governing administrative work. Therefore, this study seeks to analyze how artificial intelligence affects the formation of administrative decisions and their compatibility whit the principles of legitimacy, ultimately proposing a legal and ethical framework that achieves a balance between the effectiveness of intelligent systems and the preservation of Fundamental individual safeguards.

keywords: Artificial intelligence, legitimacy, automated administrative decision-making, algorithms.



المقدمة:

أدى التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى تحول جذري في أساليب عمل الإدارة العامة؛ إذ باتت العديد من الدول تعتمد على الأنظمة الخوارزمية في اتخاذ قرارات تمسّ حقوق الأفراد، ومع هذا التحول الرقمي برزت إشكاليات قانونية عميقة تتعلق بمدى مشروعية القرارات الإدارية الصادرة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، ومدى توافقها مع المبادئ التقليدية للقانون الإداري، مثل: حق الدفاع، والشفافية، والمساواة، فبالرغم مما أوجده العمل بهذا النظام من دقة، وسرعة في معالجة البيانات، واتخاذ القرارات، إلا أنه يفتقر إلى القيم الإنسانية، والقدرة على تقدير الظروف الشخصية، كما يصعب الكشف عن الأسس التي بنى عليها القرار؛ بسبب تعقيد الخوارزميات، وبالتالي فقد أصبح القضاء الإداري أمام تحدي الموازنة بين دعم الابتكار الإداري، وضمان احترام الحقوق، والحريات، ولذلك أصبحت هذه الدراسة ضرورة فقهية، وعملية لفهم الحدود القانونية لاستخدام هذه التقنية داخل الإدارة، وضمان ألا يتحول التطور التكنولوجي إلى تهديد لحقوق الأفراد، بل إلى وسيلة لتعزيز الفاعلية، والإدارة الرشيدة في إطار من الضمانات القانونية.

أولاً: أهمية الدراسة:

يمكن إبراز أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

1. توضيح المخاطر القانونية المرتبطة بالقرارات الخوارزمية، مثل: غياب الشفافية، وصعوبة تحديد المسؤولية.
2. تحديد موقف القضاء الإداري من القرارات الإدارية الصادرة، بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي؛ وذلك في ضوء مبادئ الرقابة القضائية، ووسائل الطعن المتاحة لحماية حقوق الأفراد.
3. الاطلاع على تجارب الدول المقارنة في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي داخل العمل الإداري، واستخلاص الدروس المُستفادة التي يمكن أن تسهم في تطوير التشريع الليبي في هذا المجال.

ثانياً: إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في التساؤل حول مدى توافق القرارات الإدارية الصادرة بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي على مبدأ المشروعية، وكيف يمكن ضمان احترام هذه القرارات للحقوق، والحريات في ظل غياب الشفافية الخوارزمية، وصعوبة تحديد المسؤول عن القرار.

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات من بينها:

1. هل تُعدّ القرارات الآلية قرارات إدارية يمكن الطعن فيها؟



2. وما مدى قدرة القضاء، والإدارة على مراقبة خوارزميات معقدة قد لا يفهمها حتى مطوروها؟
3. كيف يمكن وضع ضوابط قانونية تضمن التوازن بين كفاءة الذكاء الاصطناعي، وحماية حقوق الأفراد؟

ثالثاً: منهجية الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي؛ وذلك من خلال تحليل قواعد القانون الإداري التقليدية المتعلقة بمبدأ المشروعية، وعيوب القرار الإداري، ومدى قابلية تطبيقها على القرارات الصادرة بواسطة نظم الذكاء الاصطناعي، ووصف واقع استخدام الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية، وبيان خصائصه، وآثاره على العمل الإداري.

رابعاً: خطة الدراسة:

وعلى ضوء ما تقدم، فإنّ دراسة هذا الموضوع تكون وفقاً للخطة التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقرارات الإدارية الصادرة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي، وخصائصه.

المطلب الثاني: أسس مشروعية القرارات الإدارية الصادرة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني: الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الصادرة استناداً للذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: المسؤولية الخطئية وغير الخطئية للإدارة عند إصدار قراراتها، استناداً للذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: دعوى الغاء القرارات الإدارية الصادرة، استناداً للذكاء الاصطناعي.



المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للقرارات الإدارية الصادرة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي

أصبحت الإدارة الحديثة تعتمد بشكل متزايد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في إصدار قراراتها، مما غير من طبيعة القرار الإداري التقليدي القائم على الإرادة البشرية، ومن هنا فيأتي من الضروري فهم هذا التحول الجديد، وتحديد ماهيته، وحدوده، لذلك يسعى هذا البحث إلى وضع الأساس النظري للقرارات الإدارية التي تنتج عن الذكاء الاصطناعي، من خلال عرض مفهوم هذه التقنيات، وخصائصها، ثم بيان ماهية القرارات المؤتمتة وعناصرها، وصولاً إلى توضيح الأركان التي يقوم عليها القرار الإداري في إطاره الذكي المستحدث من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي، وخصائصه.

المطلب الثاني: أسس مشروعية القرارات الإدارية الصادرة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول

تعريف الذكاء الاصطناعي، وخصائصه

يهدف هذا المطلب إلى تقديم مفهوم الذكاء الاصطناعي، وشرح خصائصه الأساسية، لتكون قاعدة معرفية تساعد على إدراك كيفية اعتماد الإدارة على هذه الأنظمة في إصدار قراراتها، وما يترتب على ذلك من آثار قانونية، وإدارية، من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني: خصائص الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي

تتعدد التعريفات المقدمة للذكاء الاصطناعي بحسب اختلاف التخصصات، والاهتمامات العلمية. فقد عرّف الذكاء الاصطناعي على أنه: "الإمكانية التي تتمتع بها بعض الآلات باستخدام عمليات معرفية تشبه العمليات التي يقوم بها الإنسان"⁽¹⁾.

(1) أ.د. محمد محمد عبداللطيف، المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص، والقانون العام "الجوانب القانونية، والاقتصادية للذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا المعلومات"، مجلة البحوث القانونية، والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2021م، ص 5.



وفي تعريف آخر للذكاء الاصطناعي عرّف على أنه: "علم الحاسبات الذي يهتم بأنظمة الحاسوب التي تمتلك خصائص مرتبطة بالذكاء البشري، والقدرة على اتخاذ القرارات بدرجة مشابهة إلى حدٍ ما للسلوك البشري في مختلف المجالات، وأنظمة الذكاء الاصطناعي هي تلك الأنظمة المهمة بتطوير الحاسب ليقوم بالمهام الذي تتطلب ذكاءً بشرياً، من خلال جعل الآلات تقوم بأعمال تعتمد على الذكاء البشري في أدائها في الواقع"⁽²⁾.

أمّا التعريف القانوني للذكاء الاصطناعي، فقد عرّفه المشرّع الأردني في قانون المعاملات الإلكترونية رقم (156) لسنة 2015م، بحسب المادة الثانية من قانون الوسيط الإلكتروني بأنه: "البرنامج الإلكتروني الذي يستعملها لتنفيذ إجراء، أو الاستجابة لإجراء بشكل تلقائي؛ بقصد إنشاء رسالة معلومات، أو إرسالها أو تسليمها"⁽³⁾.

من خلال هذه التعريفات؛ يتضح لنا بأنه لا يوجد تعريف جامع مانع للذكاء الاصطناعي، ولكن يمكن اعتباره مجموعة من التقنيات، والبرامج التي تطور من خلال الحاسوب أو الآلة، بحيث تمكنها من القيام بالمهام التي يتميز بها العقل البشري، مثل: التفكير، والتعلم، واتخاذ القرار، وحل المشكلات، وقد أصبح للذكاء الاصطناعي دور واسع في العديد من المجالات بفضل قدرته على محاكاة الذكاء البشري، وتوظيفه على نحو يساهم في تطوير الأداء، وتحسين الكفاءة.

الفرع الثاني: خصائص الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي هو منظومة رقمية ذكية تتميز بقدرتها على التعلم، والتحليل، واتخاذ القرارات بشكل يحاكي التفكير البشري، ممّا يمنحها خصائص متعددة سيتم توضيحها فيما يلي:
أولاً: التعلم:

تتميز الأنظمة الذكية بقدرتها على التعلم من التجارب، والخبرات السابقة، ومن المهام التي تنفذها؛ وذلك من خلال اشتقاق النماذج المناسبة لحل المشكلات المرتبطة بالقرار الإداري، ويتم ذلك

(2) بشير علي عرنوس، الذكاء الاصطناعي، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008م، ص9.

(3) د.أسامة محروس، المسؤولية الإدارية تجاه أخطاء تطبيقات الذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية، المجلد (22)، العدد

(1)، 2024م، ص91.



عبر تحليل مئات البيانات، والمعاملات السابقة، وتوظيفه في مواقف جديدة، كما هو الحال في تطبيقات الخوارزميات الحينية، والشبكات العصبية الاصطناعية.

ثانيًا: الشفافية:

يتعين على الجهة الإدارية أن تكون قادرة على بيان الكيفية التي توصل بها نظام الذكاء الاصطناعي إلى اتخاذ القرار الإداري، ولهذا يجب على الإدارة اعتماد خوارزميات شفافة، وقابلة للتفسير، بما يضمن صدور القرار الإداري بطريقة موضوعية لا شخصية⁽⁴⁾.

ثالثًا: المرونة:

يُقصد بالمرونة قدرة النظام على التكيف على المتطلبات المتغيرة، وإجراء التعديلات الضرورية على نماذجه التشغيلية، بما يمكنه من إيجاد الحلول للمشكلات المعقدة، والاعتماد على قدراته المعرفية، كما تستلزم المرونة مراعاة الاحتياجات المستقبلية، والمواقف الطارئة التي تواجه الإدارة؛ الأمر الذي يقتضي توافر معلومات قابلة للتطوير، والتحديث المستمر، وبما يخدم اتخاذ القرار الإداري على نحو فعال.

رابعًا: الدقة:

تعني الدقة خلو المعلومات المتقدمة للنظام الذكي من الأخطاء، سواءً بالنقل، أو معالجة البيانات، أو تسجيلها، أو تجميعها، ويشترط أن تكون المعلومات حديثة، وحديثة التحديث، حتى يتخذ القرار الإداري في الوقت الملائم، كما تُعد سهولة الوصول إلى المعلومة من قبل صانع القرار شرطاً أساسياً لضمان جودة المعلومات، ومصادقية نتائج النظام الذكي⁽⁵⁾.

خامسًا: العدالة وعدم التمييز:

يتعين على الجهات الإدارية ضمان معاملة جميع الموظفين، والمتعاملين معها على قدم المساواة دون أي تمييز على الجنس، أو المركز الوظيفي، أو العمر، أو الوضع الاجتماعي، ولتحقيق ذلك يجب على الإدارة تطوير نماذج ذكاء اصطناعية خالية من التحيز، والتمييز، فالغرض الأساسي من استخدام

(4) أ.د. سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2010م، ص 101.

(5) د. غالب عبدالمعطي الفريجات، استخدام البيانات والمعلومات في تحسين الأداء الإداري والتربوي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013م، ص 26.



الذكاء الاصطناعي هو خدمة المصلحة العامة، غير أنّ لجوء الإدارة إلى نظم ذكاء اصطناعي تنتج عنه قرارات إدارية تمييزية، قد يؤدي إلى نتائج خطيرة تمسّ الحقوق، والحريات، ويجعل تلك القرارات مشوبة بعدم المشروعية؛ لعدم استيفائها الشروط القانونية الواجبة⁽⁶⁾.

سادسًا: تكامل البيانات:

تُعَدّ الشفافية، والعدالة، والدقة، والموثوقية من أهم المرتكزات الأساسية للذكاء الاصطناعي، ولتحقيق ذلك تحتاج الإدارة إلى نظم ذكاء اصطناعية قوية، وفعّالة عند إصدار قراراتها، وبما أنّ البيانات تمثل المادة الخام التي تغذي نظم الذكاء الاصطناعي، وأنّ رقمنة الحياة الحديثة جعلت كل نشاط بشري تقريبًا يخلف أثرًا رقميًا، فإنّ ذلك يؤدي إلى نمو هائل في حجم البيانات المتاحة، وهذا يتطلب من الإدارة ضمان تكامل البيانات، ودقتها، وشمولها، حتى يتمكن الذكاء الاصطناعي من إصدار قرارات إدارية سليمة مبنية على معلومات موثوقة⁽⁷⁾.

(6) أ.م.د. افتخار رشيد خليل، تطور الذكاء الاصطناعي، وأثره على القرارات الإدارية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية، والسياسية، المجلد (14)، العدد (53)، 2025م، ص215.

(7) د.شريف حمدي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتعزيز الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2024م، ص33.



المطلب الثاني

أسس مشروعية القرارات الإدارية الصادرة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي.

أدى اعتماد الإدارات على تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى ظهور القرار الإداري المؤتمت، وهو قرار يصدر بناءً على معالجة آلية للبيانات دون تدخل بشري مباشر، ويستدعي هذا التحول توضيح ماهية هذا النوع من القرارات، وبيان عناصره، وأركانه التي يقوم عليهما من خلال الفروع الثلاثة الآتية:

الفرع الأول: تعريف القرار الإداري المؤتمت.

الفرع الثاني: عناصر القرار الإداري المؤتمت.

الفرع الثالث: أركان القرار الإداري المؤتمت.

الفرع الأول: تعريف القرار الإداري المؤتمت

وقبل بيان مفهوم القرار الإداري المؤتمت، يجدر التوقف أولاً عند تعريف القرار الإداري التقليدي؛ لوصفه الأصل الذي يُقاس عليه.

فالقرار الإداري التقليدي هو "إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة، بمقتضى القوانين واللوائح؛ وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين متى كان ذلك ممكناً، وجائزاً قانوناً، وكان الباعث عليه ابتغاء المصلحة العامة"⁽⁸⁾.

أمّا فيما يتعلق بالقرار الإداري المؤتمت، أو الصادر بواسطة الذكاء الاصطناعي، فقد عرّف على أنه: "صدور القرار الإداري، واستخدام أنظمة المعلومات لاعتماد بديل واحد من البدائل المطروحة"⁽⁹⁾. وقد عرّف أيضاً بأنه: "تلقي الإدارة العامة الطلب الإلكتروني على موقعها الإلكتروني، وإفصاحها عن رغبتها الملزمة، وإصدار القرار، والتوقيع عليه إلكترونياً، وإعلان ذوي الشأن على بريده الإلكتروني؛

(8) أ.د. خليفة صالح أحواس، القانون الإداري، مكتبة طرابلس العالمية، الطبعة الخامسة، 2025م، ص 207.

(9) د. عبدالرحمن حامد هديمة، حدود المسؤولية القانونية عن قرارات الإدارة الصادرة بواسطة الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة بين القانون المصري، والسعودي، والإماراتي، المجلة العلمية للبحوث الإدارية، والمحاسبية، والاقتصادية، والقانونية، المجلد (3)، العدد (2)، يونيو 2015م، ص 17.



وذلك بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح؛ بقصد إحداث مركز قانوني معين يكون جائزاً، وممكنًا قانونيًا، لتحقيق المصلحة العامة⁽¹⁰⁾.

إذ يتضح من التعريفات السابقة؛ أنّ القرار الإداري المؤتمت هو قرار تصدر نتيجته آلياً عبر خوارزميات بدل الموظف، ومع ذلك يُعدّ قراراً إدارياً كاملاً.

الفرع الثاني: خصائص القرار الإداري المؤتمت

يتميز القرار الإداري المؤتمت بمجموعة من الخصائص التي تعكس طبيعته الرقمية، واعتماده على الخوارزميات في إصدار نتائجه، وهى:

أولاً: أن يكون القرار الإداري صادراً عن سلطة عامة:

يُعدّ صدور القرار الإداري عن سلطة عامة أحد أهم خصائص القرار الإداري؛ إذ يجب أن يصدر عن جهة تنتمي إلى السلطات العامة في الدولة، مثل: مجلس الوزراء، والهيئات، أو الإدارات، والجهات اللامركزية، كالمجالس البلدية.

وتتحقق هذه الخاصية، سواءً صدر القرار الإداري بالطرق التقليدية، أو عبر وسائل الذكاء الاصطناعي، فالعبرة ليست بالوسيلة المستخدمة في إصدار القرار، بل بمصدره؛ أي الجهة الإدارية صاحبة الاختصاص⁽¹¹⁾.

ثانياً: صدور القرار الإداري بالإرادة المنفردة للإدارة:

يتميز القرار الإداري المؤتمت بأنه يصدر بإرادة الإدارة المنفردة، حيث تعتمد الإدارة بشكل مستقل على وسائل الذكاء الاصطناعي في إعداد، وصياغته، وإصداره، دون مشاركة أي طرف آخر، وهذا ما يميزه عن العقود الإدارية الإلكترونية الصادرة بواسطة الذكاء الاصطناعي، والتي تشترك فيها إرادة الإدارة مع إرادة الطرف الآخر؛ بهدف تنظيم المرافق العامة⁽¹²⁾.

(10) د. ماجد ملفي زايد الديحاني، الضوابط القانونية للقرارات الإدارية الإلكترونية، مجلة البحوث الفقهية، والقانونية، المجلد

(1)، العدد (41)، 2023م، ص 1026.

(11) رشا محمد صائم أحمد الملا، تطبيقات الإدارة للذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية، (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، الأردن، 2022م، ص 73-74.

(12) سارة بن علي، فاطمة راضية بلوتي، دور الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية، (رسالة ماجستير)، جامعة بلحاج شعيب، عين تموشنت، كلية الحقوق، 2023-2024م، ص 45.



ثالثاً: أن يكون القرار الإداري عمل قانوني:

يقصد بهذه الخاصية أن يترتب عليه إحداث أثر قانوني متمثل في إنشاء مركز قانوني جديد، أو تعديله، أو إنهائه.

فالقرار الإداري ليس مجرد عمل مادي، أو إجراء شكلي، بل هو تصرف قانوني ينتج آثار ملزمة بحكم السلطة التي تتمتع بها جهة الإدارة⁽¹³⁾.

رابعاً: أن يكون القرار الإداري قراراً نهائياً:

تعني نهائية القرار الإداري أن يصبح نافذاً بمجرد صدوره من الجهة الإدارية المختصة، وينطبق هذا المبدأ أيضاً على القرار الإداري الصادر بواسطة الذكاء الاصطناعي؛ إذ يتم تنفيذه مباشرة دون الحاجة إلى التصديق، واعتماد إداري إضافي، طالما أن النظام الإلكتروني يعمل ضمن حدود الاختصاص المخول به قانوناً⁽¹⁴⁾.

وعليه، فإنّ القرار الإداري، سواء كان تقليدياً، أو مؤتمتاً، أو خوارزمية يظل قراراً إدارياً إذا توافرت فيه شروطه.

الفرع الثالث: أركان القرار الإداري المؤتمت

تستند القرارات الإدارية المؤتمتة إلى مجموعة من الأركان التي تُشكل أساس صحتها القانونية، تماماً كما في القرار التقليدي، وعلى خصوصية ناتجة عن اعتمادها على الخوارزميات، والأنظمة الذكية في إصدارها، وهذه الأركان هي:

أولاً: ركن الاختصاص:

يُعدّ ركن الاختصاص أول أركان القرار الإداري، وأساس صحته؛ ولذا يجب أن يصدر القرار عن السلطة المختصة قانوناً، ويُقصد بالاختصاص "السلطة القانونية التي يتمتع بها متخذ القرار في إصداره من حيث: النوع، والزمان، والمكان"، ولا يجوز لأي جهة أخرى غير مختصة أن تصدر القرار،

(13) د. عبدالعزيز عبدالمنعم خليفة، الأسس العامة للقرارات الإدارية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012م، ص 22.

(14) د. مجدي الشارف محمد الشبعاني، القرار الإداري الآلي في ظل الذكاء الاصطناعي، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2025، العدد (28)، يوليو 2025م، ص 76.



والأَعْدَ القرار مشوبًا بعيب عدم الاختصاص، وهو من أخطر عيوب المشروعية؛ لأنه يتصل بالنظام العام.

وفي ظل تطور الإدارة الذكية واعتماد الخوارزميات في اتخاذ القرارات، شهد ركن الاختصاص تصورًا مهمًا! فلم يُعدَّ اتخاذ القرار محصورًا في الموظف العام وحده، بل دخلت الأنظمة الحاسوبية، والذكاء الاصطناعي كأدوات تسهم في صناعة القرار، أو تتخذه بشكل شبه كامل. وحتى في هذه الحالة تظل المسؤولية القانونية عن الاختصاص قائمة على الجهات الإدارية، أو الهيئة التي تدير، وتشرف على نظام الذكاء الاصطناعي، وليس على النظام ذاته؛ لأنه مجرد أداة تنفيذية⁽¹⁵⁾.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك قرارات التوجيه الجامعي التي يتم اليوم بشكل آلي عبر أنظمة خوارزمية، فماذا كان القانون يخول وزارة التعليم العالي سلطة التوجيه، فإنَّ القرار الصادر عن النظام الإلكتروني يُعدُّ قرارًا صادرًا عن الإدارة ذاتها، أمّا إذا صُدر قرار توجيه من جهة أخرى لا يخولها القانون هذه السلطة، اعتبر القرار مشوبًا بعيب عدم الاختصاص⁽¹⁶⁾.

ثانيًا: ركن الشكل:

يقصد بشكل القرار الإداري الإطار الخارجي الذي يصدر فيه القرار الإداري، ويظهر للغير، أمّا الإجراءات فهي المراحل التي يمر بها القرار خلال عملية اتخاذه. وباعتبار أنَّ للأصل العام في القانون الإداري هو عدم فرض شكلية معينة لإصدار القرارات، فإنَّ الإدارة تتمتع بحرية اختيار الشكل الذي تراه مناسبًا للتعبير عن إرادتها، سواءً كان ذلك بشكل كتابي، أو شخصي، أو عبر وسائط إلكترونية، ما لم يشترط القانون شكلًا محددًا لإجراء القرار⁽¹⁷⁾.

(15) شهرزاد قوسطو، مشروعية القرارات الإدارية الصادرة بواسطة الذكاء الاصطناعي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد (9)، العدد (2)، 2025م، ص 1259-1260.

(16) بالخير محمد آيت عودية، القرار الإداري الخوارزمي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (9)، العدد (3)، 2020م، ص 20.

(17) شهرزاد قوسطو، المرجع السابق، ص 1260.



وبالنسبة للقرار الإداري المؤتمت، فإنه يتخذ الشكل الإلكتروني الذي يختلف عن الشكل التقليدي للقرارات الإدارية، فإذا اشترط المشرع الكتابة في القرار الخوارزمي، وجب على الإدارة اتخاذه في شكل مستند إلكتروني، ليكون له الحجية، والقيمة القانونية للمستند الورقي⁽¹⁸⁾.

ثالثاً: ركن المحل:

يتمثل محل القرار الإداري في الأثر القانوني الذي يحدثه القرار الإداري مباشرة لحظة صدوره، ويشترط في محل القرار الإداري أن يكون مطابقاً لأحكام القانون، فإذا كان مخالفاً في مضمونه لنصوص قانونية صريحة، فإنه يُعدُّ باطلاً، لافتقاده إلى المشروعية القانونية التي يجب أن يستند إليها، وتتمثل صورة المخالفة القانونية في ثلاث مظاهر رئيسية: مخالفة القانون بشكل مباشر، الخطأ في تفسير القاعدة القانونية، أو الخطأ في تطبيقها⁽¹⁹⁾.

وهذه المعايير ذاتها تطبق أيضاً على القرارات الإدارية القائمة على الذكاء الاصطناعي؛ إذ يلتزم مبرمج الخوارزمية باحترام قواعد المشروعية في المحل من خلال الفهم الدقيق للنصوص القانونية، ومحاولة تطبيقها بصورة صحيحة ضمن النموذج الخوارزمي⁽²⁰⁾.

رابعاً: ركن السبب:

يُعدُّ ركن السبب أحد الأركان الأساسية في القرار الإداري، ويُقصد به الحالة القانونية، أو الدافعية التي تدفع جهة الإدارة إلى إصدار القرار، فالسبب هو المبرر الذي يقوم عليه القرار الإداري، ويجب أن يكون قائماً ومشروعاً، وصحيحاً من الناحية القانونية، والواقعية.

أما فيما يتعلق بالقرارات الخوارزمية (المؤتمتة) فإن ركن السبب يأخذ بُعداً تقنياً إضافياً؛ إذ يجب إدراج تفاصيل الحالة الواقعية، أو القانونية التي تُحفز إصدار القرار ضمن مدخلات خوارزمية بشكل دقيق، وواضح، فمثلاً: إذا كان سبب القرار هو استحقاق للترقية، فيجب تضمين بيانات الموظف المتعلقة بمدة خدمته، وكفاءته، وميعاد استحقاقه للترقية.

وبذلك فإن صحة القرارات الإدارية الخوارزمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بصحة ودقة البيانات المدخلة، ومدى مطابقة البرمجة لمتطلبات القانون؛ وأي خلل في تفسير الشروط، أو إدخال البيانات، أو طريقة

(18) رشا محمد صائم أحمد الملا، مرجع سابق، ص 24.

(19) د.سعاد بن سريّة، تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال القرارات الإدارية، مجلة التراث، المجلد (14)، العدد

(2)، جوان 2024م، ص 97.

(20) شهرزاد قوسطو، المرجع السابق، ص 1261.



معالجتها قد يؤدي إلى عيب في السبب، مما يجعل القرار الإداري المؤتمت قابلاً للإلغاء لافتقاده أحد أركان المشروعية⁽²¹⁾.

خامساً: ركن الغاية:

يُعد ركن الغاية من أبرز أركان القرار الإداري؛ إذ يمثل النتيجة النهائية التي تستهدفها الإدارة من وراء إصدار القرار، والأصل أن تتجه الإدارة دائماً نحو تحقيق المصلحة العامة؛ بوصفها الغاية الأسمى التي تبرر مشروعية استعمال السلطة الإدارية قبل كل شيء، ومن ثم، فإنّ منح الإدارة صلاحية إصدار القرارات إنّما هو وسيلة تمكنها من مواجهة الأفراد، والتأثير في مراكزهم القانونية؛ بغية تحقيق الصالح العام، غير أنّ انحراف الإدارة عن هذه الغاية يجعل القرار الإداري مشوباً بعيب الانحراف بالسلطة، وهو من أخطر عيوب المشروعية لارتباطه بنية مصدر القرار.

وينطبق هذا المبدأ أيضاً على القرارات الإدارية المؤتمتة؛ بصرف النظر عن طبيعة الوسائل التقنية المستخدمة في إصدارها؛ إذ يجب أن تبقى الغاية النهائية للقرار الخوارزمي موجهة نحو خدمة المصلحة العامة، مهما تعقدت آليات المعالجة، أو تنوعت الخوارزميات⁽²²⁾.

إذ يتضح مما سبق بأنّ القرار الإداري الصادرة عن الذكاء الاصطناعي هو قرار تسهم خوارزميات في اتخاذه ضمن عمل الجهة الإدارية، ويتميز هذا النوع من القرارات بدقته وسرعته مقابل قدر من الغموض التقني، ورغم حداثة، إلا أنه يخضع لنفس خصائص أركان القرار الإداري التقليدي من اختصاص وشكل، وسبب، ومحل، وغاية دون الإخلال بمبدأ المشروعية.

وفي ختام هذا المبحث، يتضح أنّ تحديد الإطار المفاهيمي للقرارات الإدارية الصادرة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي يُعدّ أساساً ضرورياً لفهم طبيعتها القانونية، وحدودها والجهات المسؤولة عنها، بما يساهم في تمييزها عن القرارات الإدارية التقليدية، ويُقضي هذا التحديد المفاهيمي إلى طرح إشكالية قانونية جوهرية، تتعلق بمدى مشروعيتها، وضمانات حماية الحقوق، والحريات؛ الأمر الذي يستدعي الانتقال إلى المبحث الثاني المخصص لدراسة الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الصادرة، استناداً للذكاء الاصطناعي؛ بوصفها ضماناً أساسية لاحترام مبدأ المشروعية، وحماية الحقوق.

(21) د.مجدى الشارف محمد الشبعاني، مرجع سابق، ص 78.

(22) رشا محمد صائم أحمد الملا، مرجع سابق، ص 87.



المبحث الثاني

الرقابة القضائية على القرارات الصادرة استناداً للذكاء الاصطناعي

أصبحت التقنيات القائمة على الذكاء الاصطناعي جزءاً متزايد الأهمية في عمل الإدارات العامة، إلا أنه بالرغم من توفره هذه التقنيات من سرعة، ودقة، وتوفير للجهد، قد تعاني من أخطاء تقنية، أو انحيازات خوارزمية، أو غياب الشفافية في طريقة صنع القرار، ولهذا أصبحت الرقابة القضائية الضمان الأساسي للتأكد من احترام الإدارة للقانون، ومبادئ العدالة، وهذا ما سوف نستوضحه، بالتفصيل من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: المسؤولية الخطئية وغير الخطئية للإدارة عند إصدار القرارات الإدارية استناداً للذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: دعوى إلغاء القرارات الإدارية الصادرة استناداً للذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول

المسؤولية الخطئية وغير الخطئية للإدارة عند إصدار القرارات الإدارية استناداً للذكاء الاصطناعي

أدى اعتماد الإدارة على تقنيات الذكاء الاصطناعي في إصدار قراراتها إلى ظهور إشكالات جديدة تتعلق بنطاق مسؤوليتها القانونية، خاصة عندما يترتب على هذه القرارات ضرر يصيب الأفراد، وتتوزع مسؤولية الإدارة في هذا السياق إلى مسؤولية خطئية، ومسؤولية غير خطئية، وهذا ما سوف نتطرق إليه بوضوح من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: المسؤولية الخطئية للإدارة عند إصدار قراراتها استناداً للذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني: المسؤولية غير الخطئية للإدارة عند إصدار قراراتها استناداً للذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: المسؤولية الخطئية للإدارة عند إصدار قراراتها استناداً للذكاء الاصطناعي

وتتجلى المسؤولية الخطئية للإدارة في عدة صور يمكن بيانها فيما يلي:

أولاً: الخطأ في المسؤولية الإدارية الخطئية:

يعتبر الخطأ شرطاً أساسياً لقيام المسؤولية الإدارية؛ إذ لا وجود لقرار صحيح دون وجود نص صريح يقوم عليه القرار، وفي تطبيق ذلك على استخدام الذكاء الاصطناعي، نوضح الخطأ التي يمكن التحويل عليه، والخطأ الذي يمكن استبعاده فيما يلي:



1- الخطأ الشخص: يُعرف الخطأ الشخص بأنه: الخطأ الذي ينسب إلى الموظف نفسه، أو يخرج عن إطار الوظيفة، ولا تتحمل الإدارة المسؤولية عنه، ويلزم الموظف بتعويض الضرر المترتب على هذا الخطأ، وتكون المنازعة من اختصاص المحاكم العادية.

أما بالنسبة للخطأ الشخصي في مجال الذكاء الاصطناعي سوف تتم تحليله إلى عنصرين هما⁽²³⁾:

أ- مسؤولية المصمم ومبرمج نظام المعالجة الخوارزمية، فتحدد طبيعة المسؤولية وأسانيدها بحسب صفة نظام المعالجة الذكية، سواء كان ذلك من جانب الإداريين، أو من جانب المتعاملين مع الإدارة، فبالنسبة للأخطاء المرتبطة من طرف العناصر الإدارية يعتبر الخطأ شخصياً إذا اتصف بالجسامة، أو التعمد مثل تضمين البرنامج آليات تمييز، أو إخفاء للبيانات، أما إذا كانت الأخطاء بسيطة فيمكن أن تُعد من الأخطاء المرفقية، وبالتالي تستند إلى الإدارة التي يتبع لها الموظف⁽²⁴⁾.

وفي تصميم وتطوير نظام المعالجة الذكية، يعتبر الخطأ جسيماً أو تعسفياً إذا ترتب عليه إلحاق ضرر بالإدارة، أو يكون المتعامل مسؤولاً إذا خالف الالتزامات التعاقدية مثل:

- مخالفة المتطلبات المحددة في دفتر الشروط.
- الإخلال بواجب الصيانة والتحديث.
- تضمين البرنامج عيوباً تقنية⁽²⁵⁾.

ب- مسؤولية العون الإداري المشغل لنظام المعالجة الخوارزمية، فيُعد العون الإداري الذي يتولى تشغيل نظام المعالجة الخوارزمية مسؤولاً عن أي خطأ شخصي يرتكبه أثناء التشغيل، ويلتزم بالتعويض⁽²⁶⁾.

(23) محمد حسون بن مشيش، رمزي قرنين، الخطأ في المسؤولية الإدارية، (رسالة ماجستير)، جامعة 8 ماي 1945م، قائمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014م، ص 49.

(24) بالخير محمد آيت عودية، مرجع سابق، ص 281-282.

(25) بالخير محمد آيت عودية، المرجع السابق، ص 282.

(26) عمار عيادي، باسم بن جميل، أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي على نظرية القرارات الإدارية، (رسالة ماجستير)، جامعة 8 ماي 1945م، قائمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2023-2024م، ص 50.



2- الخطأ المرفقي: هو الخطأ الذي ينسب إلى المرفق العام مباشرة، فسواءً أمكن إسناد الخطأ إلى موظف معين أو تعذر ذلك، فإنه الافتراض القانوني يقوم على أن المرفق ذاته هو الذي باشر نشاطاً مخالفاً للقانون⁽²⁷⁾.

ثانياً: شرط الضرر والعلاقة السببية في المسؤولية الإدارية الخطيئة عن القرارات الإدارية الذكية:

تقوم المسؤولية على شرطين أساسيين هما:

1- شرط الضرر: يعتبر الضرر شرطاً أساسياً، ولازمًا لقيام المسؤولية الإدارية، فالضرر هو الأثر السلبي الناتج عن القرار الإداري الغير مشروع؛ ولكي يستحق المضرور للتعويض، لابد من توافر عدة شروط في الضرر وهي:

أ- أن يكون الضرر ناتجاً عن عمل، أو نشاط صادر عن الإدارة.

ب- أن يكون الضرر مباشراً ومحققاً ومؤكداً.

ج - أن يكون قابلاً للتقدير.

د- أن يمسّ الضرر مركزاً قانونياً مشروعاً للمضرور⁽²⁸⁾.

2- العلاقة السببية: في ظل الإدارة الذكية، يصبح تحديد المسؤولية وإثبات علاقة السببية أمراً صعباً؛ نظراً لتداخل أدوار الجهة الإدارية، والمبرمج، والشركة المصنعة، والمستخدم، كما أن طبيعة عمل الخوارزميات، وغياب الشفافية في آلية اتخاذ القرار يجعل من الصعب نسب الخطأ إلى جهة محددة، مما يتطلب معايير قانونية أكثر دقة وحدثة.

ثالثاً: استبعاد المسؤولية الإدارية على أساس الخطأ:

تؤدي صعوبة تحديد مصدر الضرر الناتج عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى دفع بعض الفقه إلى استبعاد المسؤولية الإدارية القائمة على الخطأ، فالأضرار التي تنتج عن استخدام الخوارزميات تكون غالباً ذات طبيعة مادية، أو تقنية معقدة، مما يجعل من الصعب تحديد الخطأ، ونسبته إلى جهة إدارية معينة⁽²⁹⁾.

(27) د. عبدالرحمن حامد هديمة، مرجع سابق، ص 23.

(28) نداء محمد أمين أبو الهوى، مسؤولية الإدارة بالتعويض عن القرارات الإدارية الغير مشروعة، (رسالة ماجستير)،

جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، 2010م، ص 116.

(29) عمار عيادي، باسم بن جميل، مرجع سابق، ص 51-52.



الفرع الثاني: المسؤولية غير الخطئية للإدارة عن إصدارها قراراتها استناداً إلى الذكاء الاصطناعي

المسؤولية غير الخطئية هي نظام قانوني يُحمل الشخص التعويض عن الضرر بمجرد وقوعه دون حاجة لإثبات الخطأ؛ وذلك حمايةً للمضرور، وضماناً للعدالة في المخاطر غير المتوقعة. أولاً: المسؤولية غير الخطئية عن أضرار قرارات الإدارة الذكية بناءً على نظرية الإخلال بمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة:

تترتب هذه المسؤولية حتى إذا كان القرار الإداري مشروعاً، طالما أن تنفيذه تسبب في ضرر مباشر، ويبرز هذا بشكل خاص عند استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، حيث قد تؤدي المعالجة الآلية إلى نتائج ضارة غير مقصودة، مثل: التمييز، أو الإقصاء؛ بسبب غياب الرقابة البشرية الكافية، مما يبرر التعويض دون الحاجة لإثبات الخطأ.

ثانياً: المسؤولية المبنية على المخاطر عن استعمال الإدارة لأنظمة المعالجة الخوارزمية:

تعتمد هذه المسؤولية على تحمل الإدارة تبعات استخدام أنظمة المعالجة الخوارزمية التي قد تسبب أضراراً خاصة لبعض الأفراد، تتجاوز المخاطر المعتادة، حتى لو كان القرار مشروعاً، وتبرز خصوصاً عندما تحتوي الأنظمة على مخاطر استثنائية تؤثر على الحقوق، والحريات، كما أشار ذلك تنظيم حماية البيانات الأوروبي (RGPP)، في هذه الحالات يكون التعويض واجباً على الإدارة، أو المشغل، دون الحاجة لإثبات الخطأ؛ إذ يكفي مجرد وقوع الضرر نتيجة المخاطر المرتبطة بالنظام⁽³⁰⁾. وعليه يمكن القول بأن أثر الذكاء الاصطناعي على مشروعية القرارات الإدارية يتمثل في أن اعتماد الإدارة على الخوارزميات يحقق سرعة ودقة، لكنه يثير مخاطر تتعلق بالشفافية وحق التنظيم واحتمال التمييز، لذلك أصبح من الضروري إخضاع القرارات الآلية لرقابة قانونية تضمن احترام الحقوق، والمبادئ الأساسية للقانون الإداري.

(30) شهرزاد قوسطو، مرجع سابق، ص 1267.



المطلب الثاني

دعوى إلغاء القرارات الإدارية الصادرة استناداً للذكاء الاصطناعي

أدى توسع الإدارة الحديثة في استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، واتخاذ القرارات إلى ظهور نمط جديد من القرارات الإدارية، ومع هذا التحول بات من الضروري دراسة كيفية خضوع هذه القرارات للرقابة القضائية، لذلك يتناول هذا المطلب دعوى الإلغاء كآلية أساسية لضمان عدم تجاوز هذه الأنظمة لحدود المشروعية في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: إمكانية الطعن بالإلغاء على القرارات الإدارية الصادرة استناداً للذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني: تطبيقات لبعض الأحكام الصادرة بإلغاء قرارات إدارية الصادرة استناداً للذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: إمكانية الطعن بالإلغاء على القرارات الإدارية الصادرة استناداً للذكاء

الاصطناعي

يمكن إلغاء القرار الإداري الذكي إذا تبين عدم مشروعيته، أو عدم وضوح شروط استخدام الخوارزميات، أو أدى إلى تمييز، أو مساس بحقوق الأفراد، رغم اعتماد النظام على الذكاء الاصطناعي، وهذا ما سوف نجمله في النقاط التالية:

أولاً: الانتشار الواسع للقرارات الإدارية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي دفع الدول المتقدمة لتطبيقها في مجالات متعددة من النشاط العمومي.

ثانياً: هذا النوع من القرارات لا يعكس إرادة الإدارة وحدها، بل يعتمد على نظام الذكاء الاصطناعي، مع بقاء مسؤولية الإدارة عن القرار.

ثالثاً: تخضع القرارات المؤتمتة لرقابة القضاء الإداري للتأكد من مشروعيتها، مع التأكيد على دور الخوارزميات في إصدار القرار.

رابعاً: الرقابة القضائية تهدف إلى منع القرارات غير المشروعة، أو التي تحرم بعض الأشخاص من حقوقهم، أو تصيب تمييزاً، أو تحيزاً؛ بسبب تحليل المرشحين، أو البيانات المستخدمة.

خامساً: نص القانون الفرنسي المتعلق بتنظيم العلاقات بين الجمهور والإدارة، والذي يسمح بإبلاغ المواطنين بقواعد، ومعايير المعالجة الخوارزمية، ويجب أن تكون واضحة وشرعية لضمان الشفافية.



سادساً: تواجه المحاكم صعوبات في مراجعة وإلغاء القرارات المؤتمتة بسبب طبيعة عمل الخوارزميات، وتعقيد تحليل البيانات، مما يجعل عملية الرقابة، والتأكد من صحة القرارات أمراً صعباً⁽³¹⁾.

الفرع الثاني: تطبيقات لبعض الأحكام الصادرة بإلغاء القرارات الإدارية استناداً للذكاء الاصطناعي

شهدت العديد من الدول استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات اتخاذ القرارات الإدارية، مثل: دفع الرواتب، والتوظيف، وتصنيف المستفيدين من المساعدات الاجتماعية، ومع ذلك ظهرت عدة قضايا للطعن في هذه القرارات، وسنطرح فيما يلي أبرز هذه القضايا:

أولاً: قضية نظام التوظيف الألي في المملكة المتحدة 2020م:

تم استخدام نظام الذكاء الاصطناعي لاتخاذ قرارات التوظيف في القطاع الحكومي، مما أدى تقديم شكاوى من المتقدمين الذين يشعرون بأن النظام منحاز، وغير عادل، وقد حكمت المحكمة بإلغاء هذه القرارات، مع التوجه المراجعة النظام لضمان دقته، وملاءمته الأخلاقية، وتم إيقاف النظام مؤقتاً حتى استيفاء المعايير المطلوبة.

ثانياً: قضية مركز التوظيف الهولندي عام 2020م:

استخدمت الحكومة الهولندية نظام الذكاء الاصطناعي لتحديد المستفيدين من المساعدات الاجتماعية، لكنه تعرض لانتقادات واسعة بسبب تحيزه ضد المهاجرين، والفئات الاجتماعية الضعيفة، وقد قررت المحكمة الهولندية إلغاء هذا القرار الإداري لخرقه حقوق الإنسان، وأمرت بمراجعة النظام وفق معايير العدالة والشفافية.

ثالثاً: ما قرره مجلس الدولة الفرنسي:

ناقش مجلس الدولة الفرنسي عدة قضايا تتعلق باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في التوظيف وتخصيص الموارد مؤكداً على ضرورة التزام القرارات الإدارية بمبادئ الشفافية، والمساءلة وإبقاء إشراف بشري على هذه القرارات؛ لضمان حماية حقوق الأفراد، كما شدد المجلس على تطوير إطار قانوني شامل ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي، ويمنع التمييز في تطبيقه⁽³²⁾.

(31) فوزية شوهان، الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الصادرة استناداً إلى الذكاء الاصطناعي، مجلة العلوم الإنسانية،

المجلد (35)، العدد (4)، ديسمبر 2024م، ص122.

(32) د.مجدى الشارف محمد الشبعاني، مرجع سابق، ص 81-82.



نستخلص ممّا سبق بأنّ القرارات الإدارية الصادرة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي قد تواجه الطعن القضائي إذا افتقرت للشفافية والعدالة، أو الإشراف البشري، وأنّ المحاكم غالباً ما تلغي هذه القرارات، وتشدد على ضرورة وجود إطار قانوني ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة لضمان حقوق الأفراد.

الخاتمة:

من خلال العرض العام للبحث، توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها:

أولاً: النتائج:

1. دخول الذكاء الاصطناعي غير جوهر القرار الإداري، فلم يُعدّ نتاجاً لإرادة بشرية خالصة، بل أصبح يعتمد على نماذج حسابية معقدة، ممّا يؤثر في إمكانية فهمه ورقابته.
2. الاعتماد على خوارزميات متعددة المصادر أدّى إلى غموض في تحميل المسؤولية عند وقوع خطأ إداري؛ بسبب تداخل أدوات المبرمج، والجهة الإدارية، ومورد النظام.
3. رفع كفاءة الأداء الإداري من خلال القدرة على معالجة كم كبير من البيانات بسرعة تفوق العمل البشري التقليدي.
4. يمكن للذكاء الاصطناعي أن ينتج قرارات تمييزية غير مقصودة؛ بسبب انحياز البيانات، أو طريقة تدريب النموذج، ممّا يُهدد مبدأ المساواة والعدالة.
5. التشريعات الحالية لم تصمم لمواكبة القرارات الإدارية الذكية، ممّا يخلف فراغاً قانونياً قد يؤثر على الحقوق والضمانات القانونية للأفراد.

ثانياً: التوصيات:

1. فرض إلزامية تسبب القرار الخوارزمي حتى يتمكن الأفراد من معرفة الأساس الذي بنى عليه القرار.
2. تأهيل القضاء الإداري في الجوانب التقنية عبر دورات متخصصة، وخبراء مرافقين، لتمكين القضاة من فهم منطق الخوارزميات، وتقييم مشروعية القرارات الصادرة عنها.
3. ضمان حق المتعامل في الاعتراض والطعن من خلال وضع مسارات واضحة للطعن في القرارات الصادرة استناداً للذكاء الاصطناعي.



4. الحد من الاعتماد الكامل على الأتمتة، وضرورة الإبقاء على دور بشري رقابي في جميع مراحل اتخاذ القرار، منعاً لتحويل الإدارة إلى سلطة آلية صماء.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب والمؤلفات العامة:

1. بشير علي عرنوس، الذكاء الاصطناعي، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008م.
2. خليفة صالح أحواس، القانون الإداري، مكتبة طرابلس العالمية، الطبعة الخامسة، 2025م.
3. سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2010م.
4. شريف حمدي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتعزيز الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2024م.
5. عبدالعزيز عبدالمنعم خليفة، الأسس العامة للقرارات الإدارية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012م.
6. غالب عبدالمنعم الفريجات، استخدام البيانات والمعلومات في تحسين الأداء الإداري والتربوي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013م.

ثانياً: الرسائل العلمية:

1. رشا محمد صائم أحمد الملا، تطبيقات الإدارة للذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية، (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، الأردن، 2022م.
2. سارة بن علي، فاطمة راضية بلوتي، دور الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية، (رسالة ماجستير)، جامعة بلحاج شعيب، عين تموشنت، كلية الحقوق، 2023-2024م.
3. عمار عيادي، باسم بن جميل، أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي على نظرية القرارات الإدارية، (رسالة ماجستير)، جامعة 8 ماي 1945م، قائمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2023-2024م.
4. محمد حسون بن مشيش، رمزي قرنين، الخطأ في المسؤولية الإدارية، (رسالة ماجستير)، جامعة 8 ماي 1945م، قائمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014م.



5. نداء محمد أمين أبو الهوى، مسؤولية الإدارة بالتعويض عن القرارات الإدارية الغير مشروعة، (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، 2010م.

ثالثاً: الأبحاث، والمجلات العلمية:

1. أسامة محروس، المسؤولية الإدارية تجاه أخطاء تطبيقات الذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية، المجلد (22)، العدد (1)، 2024م.

2. افتخار رشيد خليل، تطور الذكاء الاصطناعي، وأثره على القرارات الإدارية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية، والسياسية، المجلد (14)، العدد (53)، 2025م.

3. بالخير محمد آيت عودية، القرار الإداري الخوارزمي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (9)، العدد (3)، 2020م.

4. سعاد بن سريّة، تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال القرارات الإدارية، مجلة التراث، المجلد (14)، العدد (2)، جوان 2024م.

5. شهرزاد قوسطو، مشروعية القرارات الإدارية الصادرة بواسطة الذكاء الاصطناعي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد (9)، العدد (2)، 2025م.

6. عبدالرحمن حامد هديمة، حدود المسؤولية القانونية عن قرارات الإدارة الصادرة بواسطة الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة بين القانون المصري، والسعودي، والإماراتي، المجلة العلمية للبحوث الإدارية، والمحاسبية، والاقتصادية، والقانونية، المجلد (3)، العدد (2)، يونيو 2015م.

7. فوزية شوهان، الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الصادرة استناداً إلى الذكاء الاصطناعي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد (35)، العدد (4)، ديسمبر 2024م.

8. ماجد ملفي زايد الديحاني، الضوابط القانونية للقرارات الإدارية الإلكترونية، مجلة البحوث الفقهية، والقانونية، المجلد (1)، العدد (41)، 2023م.

9. مجدي الشارف محمد الشبعاني، القرار الإداري الآلي في ظل الذكاء الاصطناعي، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2025، العدد (28)، يوليو 2025م.

10. محمد محمد عبداللطيف، المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص، والقانون العام "الجوانب القانونية، والاقتصادية للذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا المعلومات"، مجلة البحوث القانونية، والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2021م.